

أثر الحاكمية الرشيدة في إدارة المشاريع: الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى

العبدالات، ديماسوقي عبدالغني، و الشورة، محمد سليم خليف. (٢٠٢١). أثر الحاكمية الرشيدة في إدارة المشاريع: الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. .



إعداد

مشاعل الدباس

أولاً: نبذة عن الدراسة

تسعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الحاكمية الرشيدة على إدارة المشاريع في أمانة عمان الكبرى، مع دراسة ما إذا كان التخطيط لإدارة الأزمات يُقوّي أو يُضعف هذا التأثير، أي بوصفه متغيراً معدّلاً.

قاست الدراسة الحاكمية الرشيدة من خلال تسعة أبعاد هي: سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، المشاركة، النزاهة، الإنصاف، الفاعلية، الكفاءة، والاستدامة. أما إدارة المشاريع فقيست من خلال ستة أبعاد هي: إدارة الجودة، إدارة الجدول الزمني، إدارة النطاق، إدارة التكلفة، إدارة المخاطر، وإدارة الموارد. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي عبر استبانة وُزّعت على (٣٠٠) موظف واستُرِدّ منها (٢٥٨) استبانة.

من أبرز النتائج: وجود أثر إيجابي للحاكمية الرشيدة في إدارة المشاريع، ووجود دور معدّل للتخطيط لإدارة الأزمات. لكنّ بُعد الشفافية أظهر أثراً عكسياً بشكل مفاجئ.

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد نظرية الحاكمية الرشيدة

اعتمدت الدراسة على مفهوم الحاكمية الرشيدة كما قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المشكلة هنا أن هذا المفهوم ليس "نظرية علمية" بالمعنى الأكاديمي الدقيق، بل هو مجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعتها منظمة دولية لتوجيه سياسات الحكم والإدارة. بمعنى آخر، هو أقرب إلى "دليل عمل" منه إلى "نظرية قابلة للاختبار". وكان من الأفضل لو استندت الدراسة إلى نظريات أكاديمية معروفة في الحوكمة مثل نظرية الوكالة التي تشرح العلاقة بين المالك والمدير، أو نظرية أصحاب المصلحة التي تهتم بكل الأطراف المتأثرة بالمنظمة، ثم تربطها بأبعاد الحاكمية الرشيدة...

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد نظرية الحاكمية الرشيدة

استخدمت الدراسة تسعة أبعاد لقياس الحاكمية الرشيدة، وهذا عدد كبير يخلق مشكلة عملية ونظرية. فبعض هذه الأبعاد متشابهة جداً ويصعب الفصل بينها. مثلاً: الشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، فلا مساءلة حقيقية بدون شفافية. وكذلك الفاعلية والكفاءة كثيراً ما تُستخدمان بمعنى متقارب. هذا التشابه بين الأبعاد قد يسبب مشكلة إحصائية تُعرف بالتعدد الخطي، وهي تعني أن المتغيرات المستقلة مترابطة فيما بينها بدرجة عالية مما يُضعف دقة النتائج.

الحاكمية الرشيدة صُممت أصلاً لتقييم حوكمة الدول بشكل عام، وليس لتقييم منظمة بعينها. فمثلاً، بُعد "سيادة القانون" هو مفهوم مرتبط بالدولة ككل ومنظومتها القانونية، فكيف يُقاس داخل مؤسسة واحدة مثل أمانة عمان عبر أسئلة استبانة؟ هذا النقل المباشر للمفهوم من مستوى كبير (مستوى الدول) إلى مستوى صغير (مستوى المنظمة) بدون تعديلات كافية يُضعف ملائمة القياس...:

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد نظرية الحاکمية الرشيدة

من النتائج المثيرة أن الشفافية أظهرت تأثيراً عكسياً (سلبياً) على إدارة المشاريع. هذا يتناقض مع ما تقوله النظرية من أن الشفافية دائماً إيجابية. والتفسير المحتمل هو أن الشفافية في المنظمات الحكومية قد تؤدي أحياناً إلى زيادة البيروقراطية وبطء القرارات. لكن الدراسة كان عليها أن تناقش هذه النتيجة بعمق أكبر وتبحث عن تفسير نظري لها بدلاً من تسجيلها فقط، لأنها نتيجة مهمة تكشف عن قصور في الإطار النظري المستخدم.

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد إطار إدارة المشاريع

اعتمدت الدراسة على مجالات المعرفة الواردة في دليل الإطار المعرفي لإدارة المشاريع الصادر عن معهد إدارة المشاريع الأمريكي لقياس إدارة المشاريع. لكن هذا الدليل هو في الأصل دليل ممارسات مهنية يُوضّح أفضل الطرق لإدارة المشاريع، وليس نظرية علمية مبنية على أبحاث واختبارات. وهناك فرق كبير بين الاثنين: فالنظرية تُفسّر "لماذا" تحدث الأشياء، بينما الدليل المهني يُوضّح "كيف" نفعل الأشياء. وبالتالي فإن بناء رسالة دكتوراه أكاديمية على دليل مهني فقط يُعدّ نقطة ضعف نظرية. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن مجال إدارة المشاريع يعاني أصلاً من غياب نظرية واحدة متماسكة ومقبولة تقود البحث العلمي فيه.

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد إطار إدارة المشاريع

يتضمن دليل الإطار المعرفي لإدارة المشاريع عشرة مجالات معرفية، لكن الدراسة اختارت ستة منها فقط وأهملت أربعة. المشكلة أن بعض المجالات المستبعدة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بموضوع الدراسة. فمثلاً: إدارة أصحاب المصلحة مرتبطة مباشرة بأبعاد الحاكمية الرشيدة كالمشاركة والشفافية، وإدارة الاتصالات مرتبطة بالشفافية والمساءلة. فكيف ندرس أثر الشفافية والمشاركة على إدارة المشاريع ونحن نستبعد المجالات الأكثر صلة بهما؟ هذا الاستبعاد يحتاج إلى تبرير واضح لم يتوفر في الملخص المتاح.

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد نظرية إدارة الأزمات

هناك عدة نماذج نظرية معروفة في إدارة الأزمات، مثل نموذج فينك ذي الأربع مراحل (البوادر، الحدة، المرحلة المزمنة، الحل)، ونموذج ميتروف ذي الخمس مراحل (رصد الإشارات، الوقاية، الاحتواء، التعافي، التعلم)، ونموذج كومبس الثلاثي (قبل الأزمة، أثناءها، بعدها). لكن لم يتضح من الدراسة أي نموذج اعتمدته بالضبط. هذا الغموض يُصعّب تقييم مدى دقة أداة القياس، لأن كل نموذج يُعرّف التخطيط للأزمات بطريقة مختلفة.

اقتصرت الدراسة على "التخطيط لإدارة الأزمات" فقط، بينما إدارة الأزمات عملية متكاملة تشمل مراحل عديدة: الوقاية، والاستعداد، والاستجابة الفورية، والتعافي، والتعلم من الأزمة. التركيز على التخطيط وحده يعني أن الدراسة أخذت جزءاً واحداً من الصورة وتركت باقي الأجزاء. فربما كانت مراحل أخرى مثل الاستجابة الفعلية أو التعلم من الأزمات أكثر تأثيراً في العلاقة بين الحاكمية وإدارة المشاريع.

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد نظرية إدارة الأزمات

صنّفت الدراسة التخطيط لإدارة الأزمات كمتغير معدّل، أي أنه يُقوّي أو يُضعف العلاقة بين الحاكمية وإدارة المشاريع. لكن هناك احتمال آخر منطقي، وهو أن يكون متغيراً وسيطاً، بمعنى أن الحاكمية الرشيدة تؤدي أولاً إلى تخطيط أفضل للأزمات، وهذا التخطيط يؤدي بدوره إلى إدارة أفضل للمشاريع. والفرق بين الحالتين ليس مجرد فرق إحصائي، بل هو فرق في فهمنا لكيفية تأثير المتغيرات على بعضها. فالمتغير المعدّل يعني أن التخطيط للأزمات يُغيّر قوة العلاقة فقط، أما المتغير الوسيط فيعني أن التخطيط للأزمات هو حلقة وصل في سلسلة التأثير. وكان على الدراسة أن تشرح بوضوح لماذا اختارت الاحتمال الأول وليس الثاني.

ثانياً: نقد النظريات العلمية المستخدمة

نقد الربط بين النظريات الثلاث

الحاكمية الرشيدة تنتمي لعلم الإدارة العامة والسياسة، وإدارة المشاريع تنتمي للإدارة التطبيقية والهندسية، وإدارة الأزمات تنتمي للإدارة الاستراتيجية. الجمع بين ثلاث نظريات من حقول مختلفة في دراسة واحدة ليس خطأ بحد ذاته، لكنه يتطلب بناء جسور واضحة بينها تُفسّر كيف ولماذا تتفاعل مع بعضها. ويبدو أن الدراسة وضعت النظريات الثلاث بجانب بعضها دون ربط عميق بينها.

كان من المفيد أن تستخدم الدراسة نظرية عامة تعمل كإطار جامع يربط المتغيرات الثلاثة. مثلاً: نظرية النظم التي تنظر للمنظمة كنظام متكامل يتأثر فيه كل جزء بالآخر، أو نظرية التبعية للموارد. وجود نظرية شاملة كهذه كان سيجعل الإطار النظري أكثر تماسكاً وإقناعاً.

هناك بعض الملاحظات المنهجية التي ترتبط بالإطار النظري وتستحق الإشارة. فأولاً، الاعتماد الكلي على الاستبانة كأداة وحيدة لقياس مفاهيم معقدة مثل الحاكمية الرشيدة قد لا يكون كافياً. فالحاكمية مفهوم مركّب يحتاج إلى أدوات متعددة مثل المقابلات وتحليل الوثائق الرسمية للحصول على صورة أكمل. ثانياً، جمع البيانات من مؤسسة واحدة فقط (أمانة عمان) يجعل من الصعب تعميم النتائج على مؤسسات أخرى، لأن كل مؤسسة لها ظروفها وثقافتها الخاصة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

